



استكهولم بعد 50 عاماً: عافية الكوكب من
أجل ازدهار الجميع - مسؤوليتنا، فرصتنا
استكهولم، 2 و 3 حزيران/يونية 2022

حوار القيادة 3: التعجيل بتنفيذ البعد البيئي للتنمية المستدامة في سياق عقد العمل

ورقة معلومات أساسية من الأمانة

أولاً- نبذة عن حوارات القيادة

- 1- إن اجتماع استكهولم بعد 50 عاماً هو الاجتماع الدولي للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الذي عقد في استكهولم في حزيران/يونيه 1972، وهو احتفال ووقت للعمل والمشاركة الجريئين. ويوفر الاجتماع فرصة للتفكير والتواصل وتعجيل الإجراءات وتوسيع نطاقها من أجل بناء مستقبل أفضل على كوكب سليم وتحقيق الازدهار للجميع.
- 2- وقد تم تسليط الضوء على أهمية الكوكب السليم لتقدم البشرية وازدهارها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأكدها استمرار الأزمة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). فتدهور الكوكب يضع حدوداً للرفاهية والازدهار، ويضع عقبات أمام مستقبل أفضل. وتعد المذكرة المفاهيمية المعنونة "ستوكهولم بعد 50 عاماً: عافية الكوكب من أجل ازدهار الجميع - مسؤوليتنا، فرصتنا"⁽¹⁾ مقدمة للتحدي العالمي المتمثل في تحقيق كوكب سليم ولفرص التعبير عن التزام متجدد في الاجتماع الدولي.
- 3- والهدف من حوارات القيادة في اجتماع استكهولم بعد 50 عاماً هو إشراك الحكومات والمنظمات الدولية وقطاع الأعمال ودوائر الصناعة ومنظمات المجتمع المدني - بما في ذلك منظمات الشباب والنساء والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمجتمعات الريفية - وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة في تبادل للأفكار المتعلقة بالفرص الممكنة للتغلب على الحواجز التي تعترض التنفيذ، وربط الإجراءات، وخلق مسارات جديدة بين الأجيال للتغيير لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 4- وتعكس ورقة المعلومات الأساسية هذه المناقشات التي جرت خلال الجولة الأولى من اجتماعات الفريق العامل غير الرسمي في آذار/مارس 2022 ومداخلات الدول الأعضاء والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال الاجتماع التحضيري لاجتماع استكهولم بعد 50 عاماً المعقود في 28 آذار/مارس 2022 في نيويورك تحت رعاية الجمعية العامة. وتشتمل الرسائل الرئيسية الصادرة عن الاجتماع التحضيري ذات الصلة بحوارات القيادة الثلاثة على التركيز على مشاركة مجموعات الشباب والأهمية الأساسية للمساواة بين الأجيال في النتائج المحتملة للاجتماع الدولي.

(1) A/CONF.238/5.

5- ويتناول حوار القيادة 3، وموضوعه "التعجيل بتنفيذ البعد البيئي للتنمية المستدامة في سياق عقد العمل"، الإجراءات المحددة اللازمة للتعافي من جائحة كوفيد-19 وآثارها السلبية على الناس، الكوكب والازدهار وإعادة العالم إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثانياً- السياق والمسائل

6- تتطلب التحديات التي يواجهها العالم اليوم التزاماً أعمق بالعمل الجماعي أكثر من أي وقت مضى. وقد تم التوصل إلى اتفاقات رائدة لدعم العمل المتعلق بالتنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في ستوكهولم في حزيران/يونيه 1972، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في عام 1992، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) في ريو دي جانيرو في عام 2012، والدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في باريس في عام 2015، وقمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015 في نيويورك في عام 2015. وفي حين أن كل اتفاق كان أساسياً في إرساء أسس التقدم نحو التنمية المستدامة، فإنها لم تعد كافية في مواجهة عالم متغير بشكل أساسي. وقد أظهر العلم أن الكوكب - وبالتالي الاقتصادات والمجتمعات والأشخاص الذين يعتمدون عليه - يتعرض لضغوط شديدة ومتنامية⁽²⁾. ولإعادة رحلة التنمية في العالم إلى مسارها الصحيح، سيكون من الضروري الاستناد إلى الالتزامات الحالية وتوسيع نطاقها، والاستفادة بشكل مدروس من الفرص التي تتيحها التطورات في التكنولوجيات الرقمية، والاستمرار في الاعتراف بالترابط بين الجوانب المختلفة للبيئة والعمل عليها، خاصة فيما يتعلق بتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وانتشار التلوث - أزمة الكوكب الثلاثية. ويجب التصدي للآزمات البيئية والاقتصادية والاجتماعية معاً بسرعة وعلى نطاق يتناسبان مع إلحاح وحجم التحديات التي تواجه البشرية. وفي الوقت نفسه، يجب الاعتراف بالاحتياجات المحددة لكل بلد وينبغي أن توجه العمل مبادئ مثل الإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات البلدان.

ألف- التعجيل بحشد التمويل

7- قطعت البلدان في مؤتمر ريو 20+ التزامات طموحة للتحويلات الاقتصادية الخضراء كمسار للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وبعد ذلك، اعتمدت الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، في عام 2015، خطة عمل أديس أبابا، وهي إطار عالمي لتوجيه تمويل التنمية المستدامة. ومنذ ذلك الحين، أنشئ العديد من النماذج الاجتماعية والاقتصادية من أجل التنمية المنخفضة الكربون، والتي تحقق الكفاءة في استخدام الموارد، والدائرية، والإيجابية للطبيعة (أو على الأقل المحايدة للطبيعة) والشاملة للجميع اجتماعياً، والتي يتمتع فيها كل بلد بالسيادة في اختيار اتجاهها.

8- ولتعجيل العمل من أجل تحول مستدام وعادل ومنصف للنظام الإيكولوجي المالي الشامل، هناك حاجة إلى تدابير جريئة ومؤثرة ومبتكرة، إلى جانب بيئات سياساتية تمكينية تتميز بسياسات بيئية واجتماعية واقتصادية متماسكة وأطر مناسبة للحوافز. وهناك حاجة إلى إحراز تقدم في تصميم معايير تنفيذ وتصنيفات موثوقة ويمكن التحقق منها

(2) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ملخص لواضعي السياسات لتقرير الاحترار العالمي عند 1.5 درجة مئوية: تقرير خاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ عن آثار الاحترار العالمي بمقدار 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي والمسارات العالمية ذات الصلة بانبعثات غازات الاحتباس الحراري، في سياق دعم التصدي العالمي لخطر تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة وجهود القضاء على الفقر (2018)؛ والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، موجز لواضعي السياسات لتقرير التقييم العالمي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (2019)؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، التقرير السادس لتوقعات البيئة العالمية: كوكب سليم، أناس أصحاء (2019)؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، التوقعات العالمية الثانية للمواد الكيميائية: من التكرات إلى الحلول المبتكرة (2019)؛ ومجموعة العلماء المستقلة التي عينها الأمين العام، تقرير التنمية المستدامة العالمية لعام 2019: المستقبل هو الآن: العلم من أجل تحقيق التنمية المستدامة (2019)؛ ولوحة الموارد الدولية، توقعات الموارد العالمية لعام 2019: الموارد الطبيعية للمستقبل الذي نصبو إليه (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نرويجي، 2019)؛ ومعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، (انعدام) ضمانات التأثير البشري - تأملات في البقاء الجماعي بعد 50 عاماً من مؤتمر ستوكهولم، إي. لوفبراند وم. موبيرك (محرران)، تقرير بحثي صادر عن معهد ستوكهولم لبحوث السلام الدولي رقم 26 (2021).

ليركز عليها العمل الطوعي والالتزامات وتوجيه الاستثمار المستدام. وينبغي الاعتراف بالاحتياجات للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ومزارع أصحاب الحيازات الصغيرة وبشواغلها ودمجها في الهيكل المالي والسياساتي العالمي لتمكينها من المساهمة بشكل أكثر إنتاجية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

9- وبالإضافة إلى تمويل المناخ، الذي ينبغي أن يكون متوازناً بين أولويات التخفيف والتكيف، من الأهمية بمكان توجيه التمويل إلى حفظ التنوع البيولوجي ومنع التلوث ومعالجته. وفي الوقت نفسه، ينبغي تعزيز التقارب والتنسيق بين تمويل المناخ وتمويل التنوع البيولوجي من خلال نماذج التمويل المبتكرة والحلول القائمة على الطبيعة لتعظيم الفوائد الاجتماعية والاقتصادية للتحويل المستدام. وينبغي أن يمكن التمويل الأخضر انتقال الاقتصاد بأكمله، بما في ذلك الاقتصاد غير الرسمي، وينبغي أن يساهم في الازدهار الشامل للجميع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، أدى الافتقار إلى دعم السياسات والتمويل للجهود التحويلية المبتكرة والملممة إلى إعاقة الزخم حتى الآن، ولا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

10- وعلى الرغم من عدم الوفاء حتى الآن بالالتزام بتمويل المناخ البالغ 100 بليون دولار الذي تم التعهد به في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 2009، فقد تم إحراز تقدم متواضع في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف، التي عقدت في غلاسكو في عام 2021، بما في ذلك من خلال زيادة التعهدات لصندوق التكيف وصندوق أقل البلدان نمواً. ويجب توسيع نطاق هذه الالتزامات لضمان تحقيق هدف تمويل المناخ وخطة التنفيذ لما بعد عام 2025 (بحد أدنى 100 مليار دولار) والمبادرات ذات الصلة، مثل إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجب ربط الالتزامات بالتطورات في القطاع الخاص⁽³⁾.

11- ومع بدء خروج العالم من فترة كوفيد-19، تتاح للبشرية فرصة للبناء على زخم عمليات التعافي، وإعادة تصميم الاقتصادات بحيث تكون شاملة للجميع اجتماعياً ومستدامة بيئياً، وتوجيه خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي لتعجيل التحول إلى الاقتصاد الأخضر. ويمثل ضمان عدم ضياع التعافي الناشئ تحت انقراض جبال من الديون أولوية حاسمة.

باء - الحوكمة والإصلاح المؤسسي

12- لن يملأ التمويل وحده الفراغ في السياسات والقدرات. ويتطلب تنفيذ خطة عام 2030 تجديد تعددية الأطراف وتعزيز المؤسسات لتكون مناسبة للغرض ولتوفير وظائف خضراء لائقة، وحماية اجتماعية، وتعليم، وإسكان، وحصول الجميع على الغذاء والمياه والطاقة النظيفة وتوصيلية الإنترنت بوصفها حقوق أساسية للإنسان، بحلول عام 2030. وتتسم العلاقات والتفاعلات بين الناس والكوكب بالتعقيد وغالباً ما تؤدي إلى نتائج غير متوقعة. وبالتالي، يتعين أن تراعي جهود التنمية المستدامة عدم اليقين والتعقيد من أجل توليد تعاون وتعلم قويين ومنصفين⁽⁴⁾.

13- وبصورة أكثر تحديداً، من أجل تعجيل التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يلزم أن تكون السياسات متسقة على المستويات العليا وعلى مستوى الاقتصاد الكلي. وتستلزم الحوكمة من أجل التنمية المستدامة النظر في أوجه الترابط والتأزر بين مختلف أبعادها وأهدافها وغاياتها لتيسير الحلول التي تحقق مكاسب ثلاثية. ويتطلب التقدم الدائم نحو تحقيق الأهداف عمليات صنع القرار والمؤسسات والسياسات التي تركز على نهج تنظيمية لإيجاد حلول تحمي الطبيعة، وتحد من التلوث وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتنتج وظائف عالية الجودة ولائقة وتؤدي إلى الازدهار، ولا تترك أحد يتخلف عن الركب. وأصبح تعزيز فرص الحصول على التكنولوجيات الضرورية للتنمية

(3) التزمت مؤسسات مالية تشكل 130 تريليون دولار، أي حوالي 40 في المائة من النظام المالي العالمي، في غلاسكو بإزالة الكربون بالكامل. ومع ذلك، لم يبدأ إلا للتو العمل على إعادة تشكيل النظام المالي المطلوب لبقاء الاحترار المناخي في حدود 1.5 درجة مئوية.

(4) E. Bennet and B. Reyers, "People-planet relationships across scales: multilevel environmental governance for transformations to sustainable and equitable futures", contribution to the forthcoming collection *Reimagining the Human-Environment Relationship: A Global Policy Reflection on Alternative Paradigms for Our Collective Well-Being* Support of Stockholm+50 (United Nations Environment Programme and United Nations University Centre for Policy Research, supported by International Development Research Centre, Canada)

المستدامة بشكل أكبر وبأسعار معقولة أكثر أهمية من أي وقت مضى بالنسبة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية. وهناك حاجة إلى تماسك السياسات والعمل التعاوني من جميع الجهات الفاعلة، وعبر جميع القطاعات.

14- وهناك حاجة إلى مزيد من العمل لزيادة قدرات وزارات وسلطات البيئة وتحسين التعاون وتبادل المعارف مع الوزارات الأخرى، ولا سيما وزارات المالية والتخطيط الاقتصادي والصناعة والطاقة، فضلاً عن منظمات الأعمال والعمل، لتعزيز اتساق السياسات وتشجيع النهج الشاملة لعدة قطاعات والنُظمية لتحديد مسارات للاستدامة. ومن شأن القيام بذلك أن يساعد على تحفيز جيل جديد من المؤسسات يكون اتخاذ القرار فيها مرتكزاً على أساس نماذج اقتصادية شاملة للجميع وخضراء ودائرية ومتجددة.

15- ويجب ضمان ألا يكون للشباب صوت فحسب، بل أن تتاح لهم أيضاً إمكانية الوصول المنصف إلى العوامل التمكينية الرئيسية للمشاركة الموضوعية، بما في ذلك التعليم الجيد، ومنصات المعرفة وإنترنت آمنة. وتحتاج منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين إلى الحماية والتعزيز في ضوء الدور الحاسم الذي تؤديه في مساءلة الحكومات عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن يشتمل تصميم آليات المشاركة والإدماج العالمية على تدابير رصد ومساءلة خارجية وملزمة بشأن السياسات والالتزامات المتعلقة بالتنوع البيولوجي والمناخ، والتشاور المسبق مع الشعوب الأصلية⁽⁵⁾. ويجب تجديد العقد الاجتماعي بين الحكومات والمواطنين والشركات، بما في ذلك فيما يتعلق بوسائل التواصل الاجتماعي، ويجب إعادة بناء الثقة وتبني رؤية شاملة لحقوق الإنسان تشمل بيئة صحية ونظيفة ومستدامة للجميع.

جيم - التحول الرقمي والشراكات الفعالة

16- تعد المشاركة الهادفة لجميع الناس، ولا سيما الشباب، في جميع جوانب الإنتاج والاستهلاك مسألة حيوية لنجاح خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وباعتبارهم محركات للتغيير، فإن الشباب شركاء مهمون في تحقيق جميع غايات أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك المتعلقة بالنمو الاقتصادي والعمالة والبيئة. ويتفاعل الشباب أيضاً ويتعاملون بشكل متزايد من خلال تطبيقات الهواتف المتنقلة - مع زيادة الرغبة في تبني أسلوب حياة مستدام. وتشمل التحديات الرئيسية حماية خصوصية المستخدمين، وجعل الرقمنة محركاً للنمو الأخضر الغني بالوظائف، وتعزيز وكالة الشباب "الأصليين رقمياً" لاتخاذ خيارات أكثر استدامة باستخدام القنوات الرقمية. ومدفوعاً بصوت الشباب، هناك حاجة إلى مشاركة جميع الأجيال لضمان أن يكون المناخ والعدالة البيئية في صميم جميع الإجراءات من أجل أنماط الحياة المستدامة⁽⁶⁾.

17- وتعمل الثورة الرقمية على إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية جذرياً وتوفر فرصاً تمكينية كبيرة للتقدم فيما يتعلق بالناس والكوكب والازدهار. وهناك الآن ما يقرب من 5 مليارات شخص متصلون بالإنترنت الآن، ويمر 60 في المائة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي العالمي عبر القنوات الرقمية⁽⁷⁾. ويمكن للتكنولوجيات الرقمية أن تربط نتائج وسلوكيات الاستدامة بشكل مباشر بمنصات وخوارزميات الاقتصاد الرقمي. وربما الأهم من ذلك، أنها يمكن أن تساعد في دفع الابتكارات والتحويلات النُظمية والمجتمعية اللازمة لتحقيق الاستدامة البيئية.

(5) M. Paredes, "Voice and resistance in the claim for climate justice in the Amazon", contribution to the forthcoming collection *Reimagining the Human-Environment Relationship: A Global Policy Reflection on Alternative Paradigms for Our Collective Well-Being in Support of Stockholm+50* (United Nations Environment Programme and United Nations University Centre for Policy Research, supported by International Development Research Centre, Canada)

(6) نصيب الفرد من البصمة لأغنى 10 في المائة أكثر من 10 أضعاف الهدف المتسق للزيادة البالغ 1.5 درجة مئوية لعام 2030، وأكثر من 30 مرة بالنسبة لأفقر 50 في المائة، وفقاً لدراسة ت. غور، "مواجهة عدم المساواة الكربونية: وضع العدالة المناخية في صميم التعافي من كوفيد-19"، إخطار إعلامي لمنظمة أوكسفام، 21 أيلول/سبتمبر 2020. انظر أيضاً منظمة العمل الدولية، "عمالة الشباب"، متاح على الموقع <https://www.ilo.org/global/topics/youth-employment/lang--en/index.htm>، تم الاطلاع عليه في 5 أيار/مايو 2022.

(7) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاقتصاد الرقمي لعام 2021: تدفق البيانات عبر الحدود والتنمية: لمن تتدفق البيانات (منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2021).

18- ومع ذلك، يلزم إجراء رصد صارم وشفاف لتحقيق النتائج المنشودة. ونظراً لأن التكنولوجيات الرقمية لديها القدرة على الوصول إلى الناس والتأثير عليهم على نطاق عالمي، فإن من يمتلك هذه القوة وكيف يمكن توجيهها نحو استدامة الكوكب وحماية الخصوصية والأمن هي من بين أهم مسائل الحوكمة في العصر الحالي.

19- وتتدفق الثروة إلى الأعلى وليس إلى أدنى، وبوتيرة أسرع بكثير من أي وقت مضى، وهناك حاجة إلى تركيز متجدد على السياسات التجارية والاقتصادية والمالية لتعزيز ودعم طموحات الحوكمة. وتعد الشراكات الوطنية والعالمية مهمة لتوسيع نطاق وتعجيل تحقيق الأهداف وأثرها. وتوجد العديد من الشراكات بالفعل ويمكن أن تساعد في تعجيل إنشاء اقتصاد أخضر غني بالوظائف، والتعافي من كوفيد-19، والانتقال نحو خيارات أنماط الحياة الأكثر استدامة، والتي تعزز، إلى جانب الأدوات الاقتصادية والمالية، قدرتنا الجماعية على تنفيذ خطة عام 2030.

دال- العمل الجماعي وتعزيز التعاون

20- تتطلب الأزمة العالمية استجابة عالمية مشتركة ونظاماً متجداً متعدد الأطراف يكون متنسقاً ومنسقاً وشاملاً في استجابته للتحديات والتحديات الجديدة. ويقدم تقرير الأمين العام المعنون "خطةنا المشتركة" رؤية جديدة بشأن كيف يمكن أن تتكيف تعددية الأطراف مع تهديدات القرن الحادي والعشرين. وفي أيلول/سبتمبر 2020، أكدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في إعلان الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة، أن "تحدياتنا مترابطة ولا يمكن التصدي لها إلا من خلال بث الحياة من جديد في تعددية الأطراف... ولن نتمكن من بناء القدرة على الصمود في وجه الجوائح المقبلة وغيرها من التحديات العالمية إلا معاً. وتعددية الأطراف ليست خياراً بل هي ضرورة محتمة علينا ونحن نعيد البناء على نحو أفضل من أجل إيجاد عالم أكثر إنصافاً واستدامة وأقدر على الصمود في مواجهة الأزمات⁽⁸⁾".

ثالثاً- الرسائل الرئيسية والإجراءات العاجلة الموصى بها

الرسالة 1- يجب زيادة التمويل من أجل التنمية والبيئة بشكل كبير للغاية، ومواءمة الحوافز العامة والخاصة مع أهداف التنمية المستدامة، والمساهمات المحددة وطنياً وأهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020:

(أ) يلزم إتاحة قدر أكبر من التمويل من أجل التنمية المستدامة من مجموعة أكثر تنوعاً من المصادر للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً، بسرعة وبتكلفة أقل. وينبغي أن تضمن التدفقات المالية المخصصة لدعم التنمية المستدامة التوازن بين جهود التكيف والتخفيف، وتضمن المساواة بين الجنسين، وتحترم حق البلدان في التنمية.

(ب) لسد فجوة تمويل المناخ وتحديد العقبات والاحتياجات الحالية، من المهم تقديم صورة دقيقة وموثقة لحالة الالتزام الذي تم التعهد به في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمتمثل في تقديم 100 مليار دولار لتمويل المناخ.

(ج) يُعد من الأولويات تنفيذ إصلاح جيد التصميم ومتسلسل للإعانات الضارة بالبيئة. وينبغي وضع هذه الإصلاحات من خلال نهج إشراك متعدد أصحاب المصلحة واستكمالها بآليات تعويض للفئات الأكثر ضعفاً. وسيعطي مثل هذا النهج مجالاً حيوياً للتصرف بشأن الميزانيات المقيدة بشدة ويسمح بإعادة تخصيص الموارد الشحيحة للاستثمارات التي يمكن أن تحقق ازدهاراً مستداماً وشاملاً للأجيال الحالية والمقبلة.

(د) يلزم تعزيز بناء القدرات لحشد التمويل المحلي، ولا سيما لتعزيز القدرات الضريبية ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والضارة بالبيئة.

(هـ) ينبغي لصندوق النقد الدولي أن ينظر في جولة جديدة ومُعززة من حقوق السحب الخاصة المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. وهناك حاجة ملحة إلى ضمانات الديون السيادية والتخفيف الشامل للديون والإعفاء منها

لتجنب أزمات الديون وبناء الثقة والتضامن اللازمين لتعزيز وسائل التنفيذ وتعجيل نشرها. ومن المهم اعتبار مبادلات ديون المناخ والطبيعة كأداة ممكنة لتمويل إجراءات تغيير المناخ.

(و) الآليات الإقليمية و/أو العالمية لتجميع المخاطر في سياق تغيير المناخ والاستثمارات في الطبيعة هي تدبير رئيسي آخر يجب تنفيذه على وجه السرعة. ومن الأهمية بمكان استخدام أدوات إزالة المخاطر لتيسير ترجمة الأصول المالية إلى تدفقات مالية من أجل استجابة أقوى لأزمة الكوكب الثلاثة.

(ز) من الضروري ضمان ألا يؤدي كل التمويل، العام والخاص، بعد الآن إلى تفاقم تغيير المناخ والتلوث بل يخففهما، ويدعم الحلول القائمة على الطبيعة وحفظ التنوع البيولوجي. وينبغي فحص الحوافظ العامة والخاصة بشكل منهجي لفحص الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية، ويتعين توسيع نطاق كل من الإفصاحات والإجراءات لتقليل إلى أدنى حد الآثار السلبية للاستثمارات على الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وتعتبر تصنيفات التمويل المستدام الموثوقة والشفافة والقائمة على العلم، والبيئة التمكينية المواتية، ومنهجيات قياس الأثر ضرورية لقياس وتحسين مواءمة جميع التدفقات المالية مع التزامات واستراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية والدولية.

(ح) ينبغي إدراج الآثار الاجتماعية والبيئية لأنماط الإنتاج والاستهلاك في تسعير السلع والخدمات لتحفيز الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة وتحولات الاقتصاد الدائري.

(ط) هناك حاجة أيضاً إلى شركات من أجل تحول اجتماعي واقتصادي شامل ومستدام وغني بالوظائف وشامل للجميع. وهناك حاجة إلى التدريب لقيادة المؤسسات لتعميق التزامهم بدفع التغيير من أعلى من أجل تحقيق أقصى الفوائد الاجتماعية والبيئية المشتركة لعملياتهم التجارية.

الرسالة 2- يجب أن تكون نظم الحوكمة متماسكة ومرنة، وأن تستجيب لاحتياجات جميع الفئات العمرية ولا سيما الشباب، وأن تحترم الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وأن تكون بطبيعتها إيجابية من حيث المنظور الجنساني، وأن تتزامن في تصميم حلول محلية تشاركية ونُظمية للتحديات العالمية والوجودية:

(أ) هناك حاجة إلى نماذج حوكمة أكثر مرونة لتكييف الأطر التنظيمية بناءً على التعقيبات على أثر السياسات في الوقت الفعلي ولضمان المساواة والعدالة في القطاع غير الرسمي وفي النتائج الرقمية والمالية.

(ب) يجب تعجيل نقل المعرفة والدراية والتكنولوجيا وتوسيع نطاق الوصول إلى السلع والخدمات الرقمية والبنية التحتية الحرجة. غير أنه يجب وضع في الاعتبار الوصول غير المتساو إلى التكنولوجيا الرقمية ومحو الأمية، والتأثيرات الضارة المحتملة لمنصات الإنترنت، وهناك حاجة إلى تنظيم مدروس وفي الوقت المناسب لضمان الإدماج الرقمي ومحو الأمية للجميع.

(ج) هناك حاجة إلى إشارات واضحة بشأن تنظيم البيانات الرقمية. ويعد اجتماع ستوكهولم بعد 50 عاماً نقطة انطلاق مهمة للدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة والدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ. وسيكون الابتكار مفتاحاً للتصدي للتحديات العالمية؛

(د) تتطلب التحديات العالمية المترابطة التي نشهدها اليوم حلولاً نُظمية. وهذا يعني معالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل شامل ومتسق. ومن الضروري أيضاً معالجة أوجه عدم المساواة العميقة الجذور وإعادة التفكير في طرق قياس التقدم، بما يتجاوز مقاييس الناتج المحلي الإجمالي التقليدية. ويجب أن تكون حماية البيئة والنمو الاقتصادي داعمين لبعضهما البعض، وأن يوفر الرفاهية الاجتماعية والصحة والازدهار للناس والكوكب.

الرسالة 3- يعد تعزيز تعددية الأطراف بالغ الأهمية لتعزيز وتعجيل نشر وسائل التنفيذ. ويلزم تعزيز تعددية الأطراف من خلال تعميق اتساق السياسات، والالتزام بتصميم سياسات قائمة على الأدلة وتعزيز الإجراءات المتضافرة عبر الحكومات وداخلها.

(أ) لتحقيق تحولات اجتماعية واقتصادية دائمة ومستدامة، يجب أن تقر الجهات الفاعلة في مجال التنمية بالتاريخ المحلي والمعرفة والسياق الاجتماعي والثقافي وأن تحترمها وأن تدمجها في الاستراتيجيات والتمويل. ويعتبر النهج القائم على مبادئ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة واحترام الحق في التنمية ضرورياً لضمان عدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

(ب) يلزم تعزيز الالتزامات المتعددة الأطراف للتصدي للتحديات المشتركة بطريقة تحترم الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

(ج) إن عملية إعادة بناء الثقة تبدأ بالاعتراف بأن المناخ الدولي والسياسة الاقتصادية يؤديان إلى تفاقم أوجه عدم المساواة التي تحاول حلها. ويجب الاعتراف بأن مكافحة عدم المساواة داخل الأمم وفيما بينها تقع في صميم معالجة أزمات الكوكب والتنمية.

(د) هناك حاجة إلى شراكات واسعة النطاق لدعم البلدان في تصميم وتنفيذ سياسات متكاملة والتمكين من اتباع نهج موحد للتصدي للآزمات البيئية والاجتماعية والاقتصادية.